

Exception Particles and Their Implications for Negation between Arabic Syntax and Giannakidou's Semantic Theory

Tayel Mohammad Alsarayreh *

Abstract

The study shows that the use of exception links in Arabic is confined to contexts or constructions, indicating the non-occurrence of an event (anti-veridical situations) according to Giannakidou's Semantic Theory related to the occurrence of an event (the (non) veridicality approach). These words are closely associated with negation contexts or constructions that are emphatic in discourse. The reason for this close association is that these words carry the meaning of negation and signify it on their own without needing any additional part in their context or construction to assist in indicating it. These words are used in their bare form as standalone words that denote negation by themselves, without the presence of a negation tool in the context or construction in which they appear.

The research arises from the absence of contemporary studies, specifically on the significance of the tools of exception for negation, despite the references to this significance in ancient linguistic studies. Both ancient and modern studies were satisfied with mentioning the general concept of exception. The research will determine the source of negation in the style of exception in light of Giannakidou's Semantic Theory through the descriptive and comparative approaches based on ideas discussed in this theory. This will help us reach the source of the significance of negation in the style of exception, which we believe requires further research and more study.

Keywords: exception, links, emphatic, exclusion, negation.

* Researcher, Doctorate degree in Arabic Language (Linguistic Studies), Presidency Department, Mutah University, Jordan. tayel.sarayreh1@gmail.com

Submitted: 24/9/2024, Revised: 24/11/2024, Accepted: 5/12/2024.

<https://doi.org/10.34120/ajh.v43i171.3289>

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث

الضرايرة، طائل: "روابط الاستثناء ودلالاتها على النفي بين النحو العربي ونظرية (جياناكيدو الدلالية)", المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: العدد 171، 2025، 83-113.
Alsarayreh, Tayel. "Exception Particles and Their Implications for Negation between Arabic Syntax and Giannakidou's Semantic Theory", *Arab Journal for the Humanities*: 171, 2025, 83-113.

روابط الاستثناء ودلالاتها على النفي بين النحو العربي ونظرية (جياناكيديو الدلالية)

طایل محمد الصرايرة*

الملخص

يبيّن البحث أنّ استعمالنا لروابط الاستثناء في اللغة العربية ينحصر في سياقات أو تراكيب ثبوت عدم وقوع الحدث (Anti-veridical situations) في نظرية (جياناكيديو) الدلالية المتعلقة بثبوت وقوع الحدث (The (Non) veridicality Approach)؛ إذ إنّها ألفاظ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياقات النفي أو تراكيبه التي تكون منبورة في سياق الكلام (Emphatics)، وأن ما جعلها ترتبط بهذا الارتباط الوثيق بهذه السياقات هو حملها لمعنى النفي ودلالاتها عليه بنفسها دون الحاجة إلى أي جزء آخر في سياقها أو تركيبها لمساعدتها في الدلالة عليه؛ كون هذه الألفاظ تستعمل بصورتها المجردة بوصفها ألفاظاً مفردة تدل بنفسها على النفي دون ورود أداة نفي في السياق أو التركيب الواردة فيه.

ويسعى البحث إلى تحقيق هدف عام مؤداه دلالة الإخراج من الحكم في أسلوب الاستثناء من منظور معاصر، فهذه الدلالة التي تحدّث عنها علماء اللغة العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالروابط المستخدمة في أسلوب الاستثناء، وقد انطلق البحث من مشكلة عدم وجود دراسة معاصرة خاصة بدلالة هذه الروابط على النفي على الرغم من الإشارات الموجودة في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة إلى هذه الدلالة، التي اكتفت بذكر المفهوم العام للاستثناء ودلالته على الإخراج بواسطة رابط الاستثناء دون تحديد منبع هذه الدلالة ومصدرها، وسيعمل البحث على تحديد منبع النفي في أسلوب الاستثناء في ضوء نظرية (جياناكيديو) الدلالية باستعمال المنهجين الوصفي والتقابلي بناءً على أفكار نوقشت في هذه النظرية ستساعدنا في الوصول إلى مصدر دلالة النفي في أسلوب الاستثناء، التي نوصي بأنّها تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثناء، روابط، منبورة، الإخراج، النفي.

* باحث، دكتوراه في اللغة العربية (دراسات لغوية/ علم اللغة الحديث)، قسم دائرة الرئاسة، جامعة مؤتة، الأردن . tayel.sarayreh1@gmail.com

الاستلام: 2024/9/24، التعديل النهائي: 2024/11/24، إجازة النشر: 2024/12/5

<https://doi.org/10.34120/ajh.v43i171.3289>

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث

الصرايرة، طایل: "روابط الاستثناء ودلالاتها على النفي بين النحو العربي ونظرية (جياناكيديو الدلالية)"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد 171، 2025، 83-113.
Alsarayreh, Tayel. "Exception Particles and Their Implications for Negation between Arabic Syntax and Giannakidou's Semantic Theory", Arab Journal for the Humanities: 171, 2025, 83-113.

المقدمة

يتناول هذا البحث روابط الاستثناء في اللغة العربية، ويبحث في دلالتها على النفي من منظور معاصر، وتنبع مشكلة هذا البحث من عدم وجود دراسة معاصرة خاصة بدلالة روابط الاستثناء على النفي على الرغم من الإشارات الموجودة في الدراسات اللغوية العربية إلى هذه الدلالة، وقد اكتفت الدراسات اللغوية العربية القديمة والحديثة بذكر المفهوم العام للاستثناء ودلالته التي حددها العلماء بالإخراج بوساطة أداة الاستثناء دون تحديد لمنبع هذه الدلالة ومصدرها.

وتكمن أهمية البحث في تحديد مفهوم الاستثناء وذكر روابطه والعلاقة فيما بينها، والغرض من هذا الأسلوب، ثم البحث في دلالة هذا الأسلوب في الدراسات اللغوية العربية، وبعدها البحث في دلالة هذا الأسلوب ودلالة روابطه في ضوء نظرية (جياناكيديو) الدلالية المتعلقة بثبوت وقوع الحدث (The (Non) veridicality Approach)، التي ستعيّننا على تحديد منبع دلالة النفي في أسلوب الاستثناء في اللغة العربية.

ويسعى البحث لتحقيق هدف عام مؤداه دلالة الإخراج من الحكم في أسلوب الاستثناء من منظور معاصر، فهذه الدلالة التي تحدث عنها علماء اللغة العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالروابط المستخدمة في أسلوب الاستثناء، ولا بد من الخوض في هذا المجال بعد الاطلاع على أحدث ما قيل في الدراسات المعاصرة في دراسات مشابهة تتعلق بأسلوب النفي عموماً.

وقد اتخذت من المنهجين الوصفي والتقابلي أداة في البحث، فوصفت الظاهرة في اللغة العربية كما هي عند علماء اللغة العربية، ثم عمدت إلى إجراء دراسة تقابلية للموضوع نفسه بناءً على أفكار لمحتها في نظرية (جياناكيديو) الدلالية المتعلقة بثبوت وقوع الحدث (The (Non) veridicality Approach)، التي سيصل البحث بعد عرضها إلى تحديد جديد لدلالة النفي في أسلوب الاستثناء.

وأسلوب الاستثناء ودلالته في اللغة العربية دُرِسَ في دراسات متعددة لم تخرج عمّا جاء حوله في الدراسات اللغوية العربية القديمة، فقد عرجت عليه دون بحث عميق دقيق لدلالته، ومن هذه الدراسات: (إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) في ظاهرة الاستثناء في

العربيّة) ليفصل صفا، 1996، و(نظرة في الاستثناء المنقطع) لعبد الرسول الزيدي، 2006، و(الاستثناء عند علماء أصول الفقه) لخديجة الدالاتي، 2013، و(البينة في الاستثناء قطعاً ووصلاً وأثرها في التأويل) لمحمد العمري، 2013، و(الاستثناء والاستئناف والاستدراك والإضراب في ضوء علم اللغة النفسي) لصباح السلیمان، 2016، و(أثر قرينة الربط بأدوات الاستثناء في اتساق القصة القرآنية) (دراسة تطبيقية في سورتي الأنبياء والقصاص) لعادل رماش، 2019، وغيرها.

والحقيقة أنني لم أجد دراسة خاصة بدلالة روابط الاستثناء على النَّفي في اللغة العربيّة فيما عدت إليه من مصادر ومراجع ودراسات وأبحاث؛ ولهذا تميّز البحث عن الدراسات السابقة بتناوله دلالة روابط الاستثناء على النَّفي بين النحو العربيّ ونظرية (جياناكيديو) الدلاليّة المتعلقة بثبوت وقوع الحدث (The (Non) veridicality Approach)، وقد اقتضت طبيعة البحث وموضوعه تقسيمه في مباحث ثلاثة: أولها التمهيد، وثانيها دلالة روابط الاستثناء في الدراسات اللغويّة العربيّة، وثالثها روابط الاستثناء ودلالاتها على النَّفي في ضوء نظرية (جياناكيديو) الدلاليّة المتعلقة بثبوت وقوع الحدث (The (Non) veridicality Approach).

تمهيد

إنّ أسلوب الاستثناء في اللغة العربيّة من الأساليب اللغويّة التي تناولها النحاة العرب بالبحث والدراسة، وقد أشاروا إلى أنّه أسلوب يتكون من ثلاثة أركان رئيسة لا غنى عنها، وهي: المستثنى منه المحدد بالاسم الواقع قبل أداة الاستثناء، ويقع عليه الحكم بالكامل، وأداة الاستثناء التي قد تكون حرفاً (إلا)، وقد تكون اسماً (غير، وسوى)، وقد تكون فعلاً (عدا، وخلا، وحاشا)، والمستثنى المحدد بالاسم المستثنى من الحكم، الذي يذكر بعد أداة الاستثناء⁽¹⁾.

وتحدّد دلالة مصطلح الاستثناء في دراسات النحاة العرب بالإخراج، فزاهم يحددونه بالإخراج بإلاً من حكم ما قبلها، وكذلك ما يؤدي معناها، وعلى هذا يكون المستثنى هو المخرج بإلاً أو إحدى أخواتها بعد تحقيق زيادة في المعنى، أو تحقيق فائدة جديدة في الجملة، فإلاً أو إحدى أخواتها تجعل الإخراج ملتصقاً بما كان داخلياً في حكم ما قبلها، حقيقة أو تقديرًا، فإلاً في قولنا: أنجزت المهام إلا مهمة واحدة، أخرجت كلمة (مهمة) من

حكم ما قبلها، وهو: أنجزت، وقد كانت داخلة فيه دخولاً حقيقياً؛ إذ إنها جزء من المهام، أمّا إلا في قولنا: أكل أهل البيت إلا دجاجة، فقد أخرجنا كلمة (دجاجة) من حكم ما قبلها، وهو: أكل، الذي لا تدخل فيه دخولاً حقيقياً؛ فهي ليست من جنس أهل البيت، وعليه يكون الدخول هنا دخولاً تقديرياً في استثناء المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه⁽²⁾.

وهنا نلاحظ أنّ علماء العربية قد حددوا دلالة الاستثناء عموماً بالإخراج بوساطة رابط الاستثناء، لكنهم لم يتعرضوا المنبع هذه الدلالة، وقد ورد مثل ذلك في دراسة عادل رماش الموسومة بـ: (أثر قرينة الربط بأدوات الاستثناء في اتساق القصة القرآنية- دراسة تطبيقية في سورتي الأنبياء والقصص)⁽³⁾.

والاستثناء مصدر على وزن استفعال من ثنأه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه، وهنا نلاحظ أنّ الاستثناء يحتمل مصطلحاً آخر غير الإخراج يعطي المدلول نفسه، أو الدلالة نفسها، وهي النفي، ويشبه النحاة الاستثناء بإلا بالعطف بلا، وقد نصّ على ذلك ابن يعيش بقوله: "اعلم أنّ الاستثناء استفعال، من ثنأه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأوّل، وحقيقته تخصيص صفة عامّة، فكلّ استثناء تخصيص، وليس كلّ تخصيص استثناء، فإذا قلت: "قام القوم إلا زيداً"، ثبت بقولك: "إلا زيداً" أنّه لم يكن داخلاً تحت الصدر، إنّما ذكرت الكل، وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين: "الاستثناء إخراج بعض من كل"، أي: إخراج من أن يتناوله الصدر، فد (إلا) تُخرج الثاني ممّا دخل في الأوّل، فهي شبه حرف النفي، فقولنا: "قام القوم إلا زيداً" بمنزلة "قام القوم لا زيداً"⁽⁴⁾.

ولو طالعت مؤلفات النحاة العرب وما جاء فيها حول أسلوب الاستثناء؛ لوجدت أنّهم حريصون على مصطلح الإخراج كثيراً في هذا الأسلوب، فالحديث عن الاستثناء عندهم، أو المستثنى، أو رابط الاستثناء، وأعني هنا الأداة، يقتضي بالضرورة الحديث عن الإخراج من الحكم، فمثلاً تصل من حديثهم عند قولك: قام الطلاب إلا علياً، إلى أنّك قد أخرجت لفظ (علي) مما دخل فيه لفظ (الطلاب) بعموم لفظ (قام)، فعليّ مخرج من الطلاب، وإذا قلت: ما كلمت زيداً إلا يوم السبت، تكون قد أخرجت (يوم السبت) من عموم حكم (ما كلمت زيداً) التي تقتضي العموم في الزمان، لكنك أخرجت يوم الجمعة

مما يقتضيه حكم اللفظ هنا، أما إذا قلت: ما قام إلا عليّ، فتكون قد أخرجت لفظ (عليّ) من عموم مفهوم معنى الكلام، الذي يذهب إلى: ما قام أحد إلا زيدا⁽⁵⁾.

وما يميّز أسلوب الاستثناء في اللغة العربية أن له روابط نالها ما نالها من اهتمام النحويين العرب، فقد كانت هذه الروابط محور هذا الباب النحويّ الذي شغل الكثير من النحاة بتفصيل الحديث عن روابطه وأهميتها في تحقيق مفهوم الاستثناء؛ وذلك إلى جانب الحديث عن أنواعه، وأحكامه، وشروطه، فلا يصح أسلوب الاستثناء دون وجود هذه الروابط، ولو حذفت من تركيب الاستثناء لخرج الأسلوب عن كونه أسلوب استثناء، في حين يجوز حذف المستثنى أو المستثنى منه، وعليه، فهي محور الأسلوب ونقطته التي ينطلق منها.

ويذكر النحاة العرب العديد من روابط الاستثناء مع اختلافهم في عددها، فمنهم من يرى أنّها ثمانية روابط، ومنهم من يرى أنّها ثلاثة عشر رابطاً أو أكثر من ذلك، وقد يعود السبب في اختلاف النحاة العرب في عدد الروابط الاستثنائية إلى أنّ بعضها يستعمل في أبواب نحوية أخرى غير الاستثناء، وهي -أي روابط الاستثناء- تختلف في النوع، فمنها الفعل، ومنها الاسم، ومنها الحرف⁽⁶⁾.

وقد نصّ سيبويه على أنواع هذه الروابط الاستثنائية، أي: الفعل، والاسم، والحرف، فيقول عن ذلك: "فحرف الاستثناء إلاّ. وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاّ فغير، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلاّ فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات"⁽⁷⁾.

ويمكن تقسيم هذه الروابط من حيث الحرفية والاسمية والفعلية، وما هو مركب منها من لفظين أو كلمتين، ونادرة الاستعمال، وذلك على النحو الآتي:

أ- الروابط الحرفية

تعدّ (إلاّ) أصل روابط الاستثناء، فهي أمّ هذه الروابط، ويدلّ على ذلك تصدرها لهذا الباب النحويّ عند النحاة العرب في حديثهم عن الاستثناء، والأكثر من ذلك أنّهم يجعلون الروابط الأخرى مؤدية لمعناها؛ كونها تحمل معناها، ومن ذلك قول المبرد: "أعلم أنّ كلّ موضع جاز أن تستثني فيه بـ(إلاّ) جاز الاستثناء فيه بغير"⁽⁸⁾، وكذلك ما ورد في حديث ابن جنّي عن باب الاستثناء، فقد بدأ هذا الباب بتشبه روابط الاستثناء الأخرى بأصلها وأمّ هذا

الباب النحويّ، وهي (إلا)، فيقول: "ومعنى الاستثناء: أن تُخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تُدخله فيما أخرجت منه غيره، وحرفه المستولي عليه إلا، وتشبّه به أسماء، وأفعال، وحروف"⁽⁹⁾.

ومثل ذلك قول العُكْبَرِيّ في (اللباب في علل البناء والإعراب) عندما تحدث عن مفهوم الاستثناء وأصالة (إلا) فيه، نحو قوله: "وهو استفعال من (ثبت عليه) أي: عطفت والنفث؛ لأنّ المُخرج لبعض الجملة عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور. وحدّه أنّه إخراج بعض من كلّ بـ(إلا)، أو ما قام مقامها، وقيل: هو إخراج ما لولا إخراجُه لتناوله الحكم المذكور"، وقوله: "وأصل أدوات الاستثناء (إلا) لوجهين: أحدهما أنّها حرف، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، كالنفي والاستفهام والنداء، والثاني أنّها تقع في جميع أبواب الاستثناء للاستثناء فقط، وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة منها، ويستعمل في أبواب آخر"⁽¹⁰⁾.

وتستخدم (إلا) في الاستثناء بكثرة، ويشابهها في ذلك (غير)؛ لقربها في المعنى من (إلا)، فهي رابط من روابط الاستثناء ترتبط بـ(إلا) بعلاقة تميّزها عن روابط الاستثناء الأخرى؛ إذ من الممكن أن تأخذ كل منهما خصوصية الأخرى، أما روابط الاستثناء الأخرى، فاستعمالها في الاستثناء يكاد لا يذكر؛ نظراً لقلّة الشواهد المستخدمة، أو المعروضة في هذا الباب النحويّ، وإذا استخدمت في الاستثناء، فإنّه لا بد لها من إفادة معنى (إلا)⁽¹¹⁾.

ب- الروابط الاسميّة

(غير) في الاستثناء من روابطه الاسميّة، وهذا الرابط يحتل المرتبة الثانية بعد (إلا) من ناحية الشيوع والاستعمال في هذا الباب النحويّ، وقد يكون مجيئه في المرتبة الثانية بعد (إلا) في الاستثناء نتيجة استخدامه في أبواب نحويّة أخرى غير الاستثناء، وهو في الاستثناء ملازم للإضافة في الغالب، مع أنّه لا يكتسب من المضاف إليه التعريف للإبهام المتأصل فيه⁽¹²⁾.

ومن الممكن قطع رابط الاستثناء (غير) عن الإضافة لفظاً إن فهم المعنى، وتقدّمت عليه (ليس)، نحو: قبضت عشرةً ليس غير، ولا يجوز ذلك مع (لا)، فلا يصح قولنا:

لا غير، و(غير) موضوعة في الأصل لإفادة المغايرة، فالأصل فيها أن تكون صفة تفيد المغايرة بين مجرورها وموصوفها ذاتاً أو صفة، ذاتاً نحو قولنا: عليٌّ غيرُ إبراهيم، فشخص عليٌّ غيرُ شخص إبراهيم، وصفة نحو قولنا: مررت برجل غير طويل⁽¹³⁾.

وبما أن الأصل في رابط الاستثناء (غير) أن يكون صفة، فالواجب أن يكون الاستثناء فيه عارضاً، فهو غير (إلّا) الذي وضع أصلاً للاستثناء، والمهم هنا أن (غير) قد استعمل في الاستثناء من منطلق أنّه يفيد ما يفيد (إلّا)، فكلاهما يخرج ما بعده من حكم ما قبله، فضلاً عن أن (غير) يستعمل في الاستثناء في كل موضع يجوز فيه الاستثناء بـ(إلّا)⁽¹⁴⁾.

ونصل مما ذكرناه سابقاً إلى أنّه يجوز في الاستثناء أن نستبدل الرابط (إلّا) بالرابط (غير) على أن لا يكون بعد (إلّا) جملة، ولا يجوز العكس؛ وذلك انطلاقاً من حملنا (غير) على (إلّا) في الاستثناء، و(إلّا) على (غير) في الصفة، ولا يمكن حمل أو استبدال (غير) في الصفة بـ(إلّا) في كل موضع، فنحن نقول: هذا درهم غير جيد، ولا نقول: هذا درهم إلّا جيد، فغير صفة للدّرههم، ولم تقدنا للاستثناء، ويؤكّد ذلك أنك تستطيع حمل (غير) في كل موضع يكون فيه استثناء على أن يكون صفة، والعكس غير صحيح، نحو قولنا: عندي مئة درهم غير درهم، فإذا نصبت كان استثناء، وإذا رفعت كان وصفاً، وقولنا: عندي درهم غير زائف، ورجل غير عاقل، الذي تكون فيه غير وصفاً فقط⁽¹⁵⁾.

والفرق بين (غير) في الاستثناء والصفة في أنّها في الاستثناء تقتضي إخراج ما بعدها مما قبلها كـ(إلّا)، فتكون في الإيجاب نفيّاً، وفي النفي إيجاباً، أما في الصفة، فهي تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها من غير إخراج، والمهم في هذا الجانب أن رابطي الاستثناء (إلّا) و(غير) يستعمل كل منهما مكان الآخر مع فروق محددة تختلف فيها (غير) عن (إلّا)⁽¹⁶⁾.

ومن الروابط الاسمية في الاستثناء (سوى)، وفيه لغات: سوى، سُوى، سَواء، وسِواء⁽¹⁷⁾، وقد اختلف النحاة في جعلها ظرفاً، فمنهم من يرى أنّها ظرف مكان لا يخرج عن الظرفية إلّا في الضرورة، نحو قولنا: اجتهد الذي سواك⁽¹⁸⁾، ويقول سيبويه في هذا: "وأما أتاني القوم سِواك، فزعم الخليل -رحمه الله أن- هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلّا أن في سِواك معنى الاستثناء"⁽¹⁹⁾، وقد أكّد ابن يعيش الظرفية المكانية لسوى، وذلك من باب أنّها تقع صلة، نحو قولنا: جاءني الذي سواك (جاءني

الذي عندك)، ورأيت الذي سواك (رأيت الذي عندك)، ومررت بالذي سواك (مررت بالذي عندك)، كما أنّ العامل يتخطاه، ويعمل فيما بعده، وذلك من صفات الظروف⁽²⁰⁾.

ويذهب الكوفيون إلى أنّ (سوى) تكون اسمًا، وتكون ظرفًا، فإذا جاءت اسمًا كانت كـ(غير) تتصرف به رفعًا ونصبًا وجرًا؛ نظرًا لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء، مع أنّ ابن الأنباري يرفض ذلك، ويسوّغه بالضرورة الشعرية، أو الشذوذ الذي لا يقاس عليه⁽²¹⁾.

وما يهمننا في هذا البحث تلك الآراء لعلماء النحو التي تقرّ بجعل (سوى) بمنزلة غير في المعنى وإعراب المستثنى بعدها، فهي تؤدّي معنى (غير)، ويعرب الاسم بعدها إعراب الاسم بعد (غير)، مع تميّزه عن (غير) بملازمة الإضافة، فهو يختلف عن (غير) الذي يجوز معه حذف المضاف إليه بعده⁽²²⁾.

ومن روابط الاستثناء عند بعض نحاة العرب (بيد)، وهي عندهم اسم ملازم للإضافة كـ(غير)⁽²³⁾، ويقول أبو حيان النحويّ فيها: "ويبد هي اسم في التّقدير تضاف إلى ما بعدها كغير، إلّا أنّها لا تتصرف في وجوه الإعراب، تصرفها وهي لازمة للاستثناء، كلزوم أيمن للقسم، وفيها لغتان: بيد وميد"⁽²⁴⁾، وهو عنده بمعنى غير، نحو قولك: زيد شجاع بيد أنّه غائب، أي: غير أنّه، فهو بمعنى غير، ولا يدخل إلا على (أنّ) في أكثر الاستعمال⁽²⁵⁾.

(وبيد) بمعنى (غير)، وتختلف عنها بأنّها لا تقع مرفوعة، ولا مجرورة، ولا صفةً، ولا استثناءً متصلًا، ويقتصر استعمالها على الاستثناء المنقطع فقط، وتشبهه بلزومها للإضافة، ويرى بعض النحاة أنّها تأتي بمعنى (من أجل)، نحو قولنا: فعلتُ ذلك بيدّ أنّي أخافُ إن سافرت أن تعاقبني، أي: من أجل أنّي، ومنهم من يرى أنّها تأتي بمعنى (على)، نحو قولنا: كثير العلم بيدّ أنّه قليل الاجتهاد في المسائل النحويّة؛ أي: على أنّه⁽²⁶⁾.

ج- الروابط المشتركة بين الحرفيّة والفعليّة غير المعتمدة على نفي

من الروابط التي تستخدم في الاستثناء (خلا وعدا)، وهما فعلاّن ينتصب ما بعدهما، نحو قولنا: جاء القومُ خلا زيدًا، وجاء القومُ عدا زيدًا، فخلا وعدا هنا فعلاّن جاء المستثنى بعدهما منصوبًا، وهما جامدان لا يتصرفان، ومن العلماء من يذهب إلى أنّهما حرفا جر، فيأتي المستثنى بعدهما مجرورًا، نحو قولنا: جاء القومُ خلا زيدٍ، وجاء القومُ عدا زيدٍ⁽²⁷⁾.

ومن العلماء من يحددهما باللفظ المشترك بين الحرفية والفعليّة، أي في التلوّن بين الحرفية والفعليّة، وهما عندهم في الحالتين من روابط الاستثناء، والغالب فيهما أنّهما حرفين وفعالين⁽²⁸⁾، وتدخل ما المصدرية عليهما، وينتصب المستثنى بعدهما، نحو قولنا: "جاء القوم ما خلا أو ما عدا زيداً"، وهنا وجب النصب على ما ذهب إليه جمهور العلماء لاختصاصهما بالفعليّة عن الحرفية⁽²⁹⁾.

ويختلف العلماء في رابط الاستثناء (حاشا)، فالجميع يجعله حرفاً، لكنهم يختلفون في فعليّته، والأغلبية منهم جعلوه حرف جر يجرّ المستثنى بعده، أمّا من جعله حرفاً وفعالاً، فذلك من باب مشابهته لـ(خلا و عدا) في جر المستثنى بعده من باب الحرفية، ونصب المستثنى بعده من باب الفعليّة، وقد أكّد سيبويه حرفية (حاشا)، فهو عنده حرف جر يجرّ ما بعده؛ إذ يقول في ذلك: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنّه حرف يجرّ ما بعده كما يجرّ حتّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"⁽³⁰⁾، وذهب غيره إلى أنّه حرف جر في الغالب وفعالاً متعدّياً لتضمّنه معنى إلّا، ومن شواهدهم في ذلك: "اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع"⁽³¹⁾.

و(حاشا) عند ابن جنّي حرف وفعل، وقد نصّ على ذلك بقوله: "وأما حاشا وخلا فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعالين فينصبان، تقول: قام القوم خلا زيداً، وخلا زيد، وحاشا عمرًا، وحاشا عمرو"⁽³²⁾، وابن جنّي وغيره من العلماء عندما جعلوا هذا الرابط حرفاً وفعالاً شبهوه بـ(خلا)، لكنهم يفرقون بينهما بجعل (خلا) تختص بالاقتران بـ(ما) المصدرية، التي لا تقترن بها (حاشا)، وعلى هذا لا يصحّ قولنا: أتوني ما حاشا زيداً⁽³³⁾.

د- الروابط الفعليّة المعتمدة على نفي مضمن أو صريح

يستعمل الرابط (ليس) والرابط (لا يكون) في الاستثناء مع أنّهما في الأصل من الأفعال الناقصة التي تدخل على الجملة الاسمية وترفع الاسم وتنصب الخبر، وهما عندما يستعملان في الاستثناء من باب أنّهما يفيدان معناه، نحو قولنا: جاء القوم ليس زيداً، ولا يكون زيداً، أي: إلّا زيداً، فيخرج ما بعدهما من حكم ما قبلهما كما في (إلّا)، ومن الواجب عند استعمالهما في الاستثناء أن يضمّر اسمهما، وإذا أظهرنا هذا الاسم خرجا عن الاستثناء⁽³⁴⁾، ولا يجوز عند العلماء أن يكون خبرهما جملة، أو أن تدخل عليهما

الواو كما تدخل على (إلا)، فلا يصح قولنا: جاء القوم وليس زيداً؛ لأنّ الواو تفيد الجمع والمشاركة، وهذا يتعارض ويتناقض مع فائدة الاستثناء، وهي الإخراج⁽³⁵⁾، وقد قيّد النحاة الرابط (يكون) عند استعماله في الاستثناء بضرورة ارتباطه بحرف النفي (لا)، ولا يجوز أن تسبق بغيره في الاستثناء، وإن سبقت بغيره، نحو: ما أو لمّا أو لن، لن تقع تحت الاستثناء⁽³⁶⁾.

هـ- الروابط المركبة

من روابط الاستثناء ما ذكره علماء النحو من الألفاظ المركبة، نحو: لا سيّما، وهو رابط مختلف فيه بين النحاة، فمنهم من عدّه تحت روابط الاستثناء، ومنهم من لم يذكره عندما تحدث عن الاستثناء، وذلك واضح عند سيبويه⁽³⁷⁾، ولا يقتصر عدم ذكره على سيبويه فقط، فالكثير من النحاة لم يذكروه من باب أنّه لا يفيد المراد بالاستثناء؛ كون الاستثناء إخراج بعض من كل، ونحن عندما نقول: قام القوم لا سيّما زيد، يكون زيد داخلياً مع القوم في فعل القيام، بخلاف الاسم الواقع بعد (إلا)⁽³⁸⁾.

ومن الممكن أن يكون بعض علماء النحو قد ذكر هذا الرابط مع روابط الاستثناء الأخرى عند حديثه عن الاستثناء مع أنّه لا يوجد فيه إخراج لما بعده من حكم ما قبله، وأنّه يوجد فيه دلالة على أنّ ما بعده داخل في حكم ما قبله؛ بسبب أنّ ما بعده مخرج من حكم ما قبله من باب أنّ له الأولوية بالحكم، فلو قلنا: خرج القوم لا سيّما زيد، يكون زيد داخلياً في حكم الخروج، لكن الفرق بين القوم وزيد في أنّ زيداً قد زاد على القوم في صفة القيام، فقيامه أكثر من قيام كل واحد في القوم، بمعنى أنّه قد خرج عنهم بصفة القيام⁽³⁹⁾.

ويرفض ابن مالك أن تكون (لا سيّما) من روابط الاستثناء من باب أنّ أصل روابط الاستثناء هو (إلا)، وما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وأنت عندما تقول: خرج القوم لا سيّما زيد، لا تكون قد أخرجت زيداً من فعل الخروج، وهو داخل مع القوم في هذا الفعل، بخلاف قولك: خرج القوم إلاّ زيداً، فزيد هنا لم يخرج مع القوم، وقد نصّ على ذلك ابن مالك بقوله: "ومن النحويين من جعل (لا سيّما) من أدوات الاستثناء، وذلك عندي غير صحيح؛ لأنّ أصل أدوات الاستثناء هو إلاّ فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها"⁽⁴⁰⁾.

و- الروابط نادرة الاستعمال

من روابط الاستثناء غير المشهورة والمختلف فيها (بله)، وقد ذكر المرادي أنّ الكوفيين والبغداديين عدّوها من روابط الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو قولنا: أكرمت العبيد بله الأحرار⁽⁴¹⁾، وأنّ البصريين ذهبوا إلى أنّها لا يستثنى بها، وأنّه لا يجوز فيما بعدها إلاّ الجر⁽⁴²⁾، ويبدو أنّ النحاة قد أنكروا أن تكون (بله) استثناء من باب عدم حملها لمعنى (إلا)، فأنت عندما تقول: قام القوم بله زيداً، يكون المعنى: دع زيداً، وليس: إلاّ زيداً⁽⁴³⁾، وكذلك (لما) الذي اختلف النحاة في جعلها مع روابط الاستثناء، قال أبو حيان: "و (لما) بمعنى (إلا) حكاة الخليل، وسيبويه والكسائي، وهي قليلة الورد في كلام العرب، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه...، فيقال: بالله لما صنعت كذا أيّ نشدتك الله إلاّ صنعت، وزعم أبو القاسم الزجاجي أنّه يجوز أن تقول لم يأتي من القوم لما أخوك...، تريد إلاّ أخوك"⁽⁴⁴⁾.

ومن روابط الاستثناء التي ذكرها أبو حيان في ارتشاف الضرب (دون)، وقد قال فيها: "وَزَعَمَ أَبُو عبيد الله محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع: أنّ (دُون) من أدوات الاستثناء قال فيه، وأخوات (إلا) أسماء، وأفعال، وحروف جارة، فالأسماء غيرَ وَسْوَى، وَسْوَى وَسَوَاء ودون كلها تجرُّ المستثنى بالإضافة"⁽⁴⁵⁾.

ويتضح للقارئ في هذا الباب النحوي أنّ الأساس في أسلوب الاستثناء عند النحاة العرب حديثهم عن مصطلح الإخراج، فمثلاً تصل من حديثهم عند قولك: قام الطلاب إلاّ علياً، إلى أنّك قد أخرجت لفظ (علي) مما دخل فيه لفظ (الطلاب) بعموم لفظ (قام)، فعليّ مخرج من الطلاب، وهنا نلاحظ أنّ الاستثناء يحتمل مصطلحاً آخر غير الإخراج يعطي المدلول نفسه، وهو النفي، وقد نصّ على ذلك ابن يعيش⁽⁴⁶⁾.

وقد أتضح لي بعد مطالعتي لدلالة روابط الاستثناء في كتب اللغة العربيّة أنّ هذه الدلالة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل؛ إذ إنّ دراسات علماء العربيّة قد اتجهت إلى التفسير السياقيّ المحض لهذه الدلالة، فحددوا دلالتها عموماً في السياق؛ ونتيجة لذلك نجدهم يحددون دلالة مصطلح الاستثناء بالإخراج أو النفي بدلاً من حكم ما قبلها، وكذلك ما يؤدّي معناها من روابط الاستثناء الأخرى، وعلى هذا يكون المستثنى عندهم هو

المخرج أو المنفي عنه الحكم بإلا أو إحدى أخواتها بعد تحقيق زيادة في المعنى أو تحقيق فائدة جديدة في الجملة، فإلا أو إحدى أخواتها تجعل الإخراج أو النفي ملتصقاً بما كان داخل في حكم ما قبلها⁽⁴⁷⁾، وهنا نلاحظ أنّ المحور الأهم في أسلوب الاستثناء هو الرابط؛ كونه هو من يخرج أو ينفي الحكم، لكن هذا الرابط لم يلق دراسة عميقة مفصلة تبيّن منبع الإخراج أو النفي فيه، وقد جاء هذا البحث لبيان هذه الجزئية في أسلوب الاستثناء.

دلالة روابط الاستثناء في الدراسات اللغوية العربية

تقرّر الدراسات اللغوية العربية أنّ الاستثناء متعلّق تعلّقًا واضحًا بالإخراج، أو باستعمال مصطلح النفي في بعض الأحيان للمعنى نفسه، وقد استعمل النحاة العرب هذين المصطلحين (الإخراج والنفي) في التعبير عن فهمهم لماهية هذا الأسلوب، وتجد ذلك واضحًا من تفسيرهم لقولنا: أنجزت المهام إلا مهمة واحدة، بأن (إلا) قد أخرجت كلمة (مهمة) من حكم ما قبلها، وهو: أنجزت، وهي في الأصل، أي: مهمة، داخلية فيه، فهي جزء من المهام، وقد يذهب التفسير إلى مصطلح آخر، وهو النفي، بمعنى أنك تستطيع القول: إن رابط الاستثناء في جملة: (أنجزت المهام إلا مهمة واحدة)، وهو، إلا، قد نفى حكم الإنجاز عن كلمة (مهمة)، وهو تفسير نابع من تشبيه النحاة العرب لروابط الاستثناء بحروف النفي، فقولنا: قام القوم إلا زيدًا، بمنزلة قولنا: قام القوم لا زيدًا، بمعنى أنّ روابط الاستثناء تنفي حكم ما قبلها عن المستثنى بعدها، مع فرق جوهريّ يتحدد بوجود أن يكون الاستثناء في بعض من الكل، والنفي غير ذلك، حيث يكون المعطوف فيه غير الأول، كما يجوز العطف على واحد: نحو: قام زيد لا عمرو، ولا يصح ذلك في الاستثناء، فلا تقول: قام زيد إلا عمرًا، ويضاف إلى ذلك أن المستثنى منه والمستثنى جملة واحدة، وهما بمنزلة الاسم المضاف، فلو قلنا: جاءني قومك إلا قليلًا منهم، كان بمنزلة قولنا: جاءني أكثر قومك⁽⁴⁸⁾.

ولو دقت النظر في ماهية الاستثناء عند النحاة العرب وتجاوزت حديثهم عن الإخراج من الحكم فيه لوجدت أنّ جوهر الاستثناء يدور حول مصطلح النفي بشكل ظاهر أو مستتر، فلو قلت: جاء القوم إلا زيدًا، كان المراد بقولك: جاء القوم ولم يجرى زيد، وذلك واضح من تأويل النص وجعله ناطقًا بمكوناته بالتركيز على فائدة (إلا) في هذا

النص، التي اعتقد أنّها تفيد جلب انتباهنا لتكبير الدلالة وتدقيقها نحو الإخراج أو النَّفي، وما قلته هنا لا يخرج عن قول النحاة العرب الذاهب إلى تحديد دلالة مصطلح الاستثناء بالإخراج⁽⁴⁹⁾.

وينطبق ما عرضته عن رابط الاستثناء (إلا) على روابط الاستثناء الأخرى، فقولنا: جاء الطلاب غير عليّ، يحتمل مرادنا الذاهب إلى: جاء الطلاب ولم يجئ عليّ، بمعنى أننا قد أخرجنا أو نفينا عن عليّ حكم المجيء، وقد قادنا لذلك فهم النص وإدراكه بتحقيق الممكنون فيه؛ انطلاقاً من فلسفة اللغة في تحديد المعاني العميقة للجمل والعبارات التي نسمعها أو نتحدث بها، وقد مرّ بنا سابقاً أنّ (غير) قد استعمل في الاستثناء من منطلق أنّه يفيد ما يفيد (إلا)، فكلاهما يخرج ما بعده من حكم ما قبله، أو ينفي الحكم عنه، وكذلك يستعمل (غير) في كل موضع يجوز فيه استعمال (إلا)⁽⁵⁰⁾، وهذا يوصلنا إلى أنّ معنى الإخراج أو النَّفي متحقق في رابط الاستثناء نفسه، ولو دقت في عبارة الاستثناء عموماً لوجدت أنّ المسار الخطّي في هذه العبارة متحقق بعلاقة تنشأ من رابط الاستثناء، ذلك الرابط الذي يقودنا إلى مسار عميق في العبارة مفاده النَّفي بوضوح، وهو الإخراج من الحكم نفسه، فالمصطلحان يؤدّيان الدلالة نفسها.

ولعلماء العربيّة آراء في جعل (سوى) بمنزلة (غير) في المعنى وإعراب المستثنى بعده، فهو يؤدّي معنى (غير)، ويعرب الاسم بعده إعراب الاسم بعد (غير)، مع تميّزه عن (غير) بملازمة الإضافة⁽⁵¹⁾، وكذلك يأتي (سوى) بمعنى (إلا)، ويأتي (إلا) بمعناه⁽⁵²⁾، فقولنا: عَلَيّ دينار سوى الدينارين الأولين، يحتمل قولنا: عَلَيّ دينار إلا الدينارين الأولين، أو عَلَيّ دينار غير الدينارين الأولين⁽⁵³⁾، ولو أولنا العبارة وجعلناها مركّزة حول جوهر الاستثناء لوجدنا أنّ الدلالة تذهب بنا انطلاقاً من (سوى) إلى إخراج الدينارين الأولين من حكم ما قبلها، أو نفيه عنهما، وكأنّك تقول: عَلَيّ دينار جديد يضاف إلى ديني الأول، أو بمعنى أدق: عَلَيّ دينار ليس بالدينارين الأولين، فأفاد الرابط (سوى) نفي أن يكون الدين اللاحق هو نفسه الدين الأول، وهنا نلاحظ أنّ العبارة قد أعطتنا أو أتاحت لنا فرصة الخوض في المعنى العميق؛ وذلك انطلاقاً من رابط الاستثناء فيها.

ويجعل النحاة العرب رابط الاستثناء (بيد) كـ(غير)، وهو عندهم أيضاً اسم ملازم للإضافة، لكنه يختلف عن (غير) بعدم التصرّف بوجوه الإعراب، وقد جعلوه بمعنى (غير)

لتأديته معناه، نحو قولنا: زيد شجاع بيد أنه غائب، أي: غير أنه⁽⁵⁴⁾، وهذا يحتمل مرادنا الذهاب إلى: تأكيد شجاعة زيد ونفي الحضور عنه، بمعنى أننا قد أخرجنا زيداً أو نفينا عنه حكم الحضور، وقد قادنا لذلك فهم النص الذي لا يتحقق إلا بالولوج إلى مضمراته، ومضمون البحث هنا لا يختلف مع النحاة العرب فيما ذهبوا إليه، بل يؤكد مذهبهم في جعل رابط الاستثناء مرتكزنا في تحديد الدلالة واستحضارها، ومن غير الممكن أن يذهب البحث إلى غير ذلك، فالنحاة العرب عندما قرروا أن (غير) قد استعمل في الاستثناء من منطلق أنه يفيد ما يفيد (إلا)، وأن (بيد) بمعنى (غير)، كأنهم يفترضون فرضية مفادها أن هذه الروابط تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها أو تنفي حكماً معيناً عنه، وهذا يوصلنا إلى أن دلالة هذه الروابط بناءً على ما ورد عن النحاة العرب تتحقق من ذاتها.

وينطبق ما قلته عن روابط الاستثناء التي ذكرتها على رابطي الاستثناء (خلا، وعدا)، اللذين يجعلهما النحاة العرب فعلين ينتصب ما بعدهما، نحو قولنا: جاء القوم خلا زيداً، وجاء القوم عدا زيداً، أو حرفي جر، نحو قولنا: جاء القوم خلا زيد، وجاء القوم عدا زيد⁽⁵⁵⁾، أو بالاختصاص بالفعليّة دون الحرفيّة عند دخول ما المصدرية عليهما ووجوب نصب المستثنى بعدهما، نحو قولنا: جاء القوم ما خلا، أو ما عدا زيداً⁽⁵⁶⁾، ولو حاولنا تحديد دلالة هذين الرابطين في تراكيبهما لوجدنا أنّهما يذهبان إلى الدلالة نفسها في (إلا)، فدلالتهما في الاستثناء تتحدد بإخراجهما أو نفي الحكم عمّا بعدهما أو قبلهما، ويتضح ذلك من قولنا: جاء القوم خلا زيداً، أو عدا زيداً، أو خلا زيد، أو عدا زيداً، أو ما خلا زيداً، أو ما عدا زيداً، الذي تذهب الدلالة فيه إلى إخراج زيد من حكم ما قبل خلا أو عدا، أو ما خلا أو ما عدا، أو نفي حكم المجيء عنه، مع تغيير بسيط في الدلالة عند تحوّل جملة الاستثناء من الموجب إلى النفي بدخول (ما النافية) على بداية تركيب الاستثناء، نحو قولنا: ما قام أحد خلا زيداً، أو عدا زيداً⁽⁵⁷⁾، الذي تتحول فيه دلالة الرابط من نفي الحكم عن المستثنى بعده إلى إثباته له، ونفيه عن الاسم الذي قبله، بمعنى أن دلالته على النفي موجودة في الحالتين، وهي دلالة نابعة من الرابط نفسه؛ وذلك ما قرره النحاة العرب ظاهراً أو باطناً.

ويتحدّث النحاة العرب عن رابطي الاستثناء (ليس) و(لا يكون)، ويجعلونهما في الاستثناء من باب أنّهما يؤدّيان معناه، نحو قولنا: جاء القوم ليس زيداً، أو لا يكون زيداً، أي: إلا زيداً، فهذان الرابطان يخرجان ما بعدهما، أو ينفيان حكم ما قبلهما عمّا بعدهما،

كما في (إلا) (58)، بمعنى أن النحاة العرب جعلوهما بمنزلة (إلا)، وعلى هذا فهما يحملان الدلالة نفسها في (إلا)، وهي دلالة نابعة منهما في تركيب الاستثناء، فهما رابطان يفيدان جلب انتباهنا لتكبير الدلالة وتدقيقها نحو الإخراج أو النفي.

ولو انتقلنا إلى دلالة رابط الاستثناء (حاشا) عند النحاة العرب لوجدنا أنها لا تبتعد عن دلالة الرابطين (خلا وعدا)، وقد قرروا معنى الاستثناء فيه وشابهوه بهما في جر المستثنى بعده من باب الحرفية، ونصب المستثنى بعده من باب الفعلية (59)، وهما في الاستثناء يستعملان للدلالة نفسها في (خلا وعدا)، فقولنا: قام القوم خلا زيدا، يمكن أن يكون: قام القوم حاشا زيدا، ومن استنباط الدلالة العميقة لرابط الاستثناء (حاشا) في الجملة السابقة، يكون المراد ذاهب إلى إخراج زيد من حكم المجيء، أو نفي الحكم عنه، وهذا هو مقصود البحث من تلمس فائدة رابط الاستثناء في تركيبه.

ومن روابط الاستثناء المختلف فيها بين النحاة العرب ما ذكره من الألفاظ المركبة، نحو: لا سيّما، فالكثير من النحاة لم يذكروه من باب أنه لا يفيد المراد بالاستثناء؛ كون الاستثناء إخراج بعض من كل، ونحن عندما نقول: قام القوم لا سيّما زيد، لا يكون مرادنا قام القوم إلا زيدا؛ كون زيد داخلا مع القوم في فعل القيام، بخلاف الاسم الواقع بعد (إلا) (60).

ومن الممكن أن يكون ذكر علماء النحو لهذا الرابط مع روابط الاستثناء الأخرى عند حديثهم عن الاستثناء، مع أنه لا يوجد فيه إخراج لما بعده من حكم ما قبله، أو نفي حكم معين عن ما بعده، وأنه يوجد فيه دلالة على أن ما بعده داخل في حكم ما قبله؛ بسبب أن ما بعده مخرج من حكم ما قبله من باب أن له الأولوية بالحكم، فلو قلنا: خرج القوم لا سيّما زيد، يكون زيد داخلا في حكم الخروج، لكن الفرق بين القوم وزيد في أن زيدا قد زاد على القوم في صفة القيام، فقيامه أكثر من قيام كل واحد في القوم، بمعنى أنه قد خرج عنهم بصفة القيام (61).

وعلى هذا الرأي تكون دلالة الرابط هنا ذاهبة إلى نفي التراخي في الخروج عن زيد، وهذا يؤكد ما ذهب إليه البحث في تحديد دلالة روابط الاستثناء عند النحاة العرب بالإخراج من الحكم أو النفي، مع أن ابن مالك يرفض أن تكون (لا سيّما) من روابط الاستثناء من باب أن أصل روابط الاستثناء هو (إلا)، وما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من

أدواته، وأنت عندما تقول: خرج القوم لا سيّما زيد، لا تكون قد أخرجت زيّدًا من فعل الخروج، وهو داخل مع القوم في هذا الفعل، بخلاف قولك: خرج القوم إلّا زيّدًا، فزيد هنا لم يخرج مع القوم⁽⁶²⁾.

ومن روابط الاستثناء غير المشهورة والمختلف فيها أيضًا عند النحاة العرب (بله)، فبعض العلماء عدّها من روابط الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو قولنا: أكرمت العبيدَ بله الأحرار⁽⁶³⁾، وبعضهم الآخر أنكّره، ومن أنكّره كان إنكاره نابغًا من باب عدم حملها لمعنى (إلّا)، فأنت عندما تقول: قام القوم بله زيّدًا، يكون المعنى: دع زيّدًا، وليس: إلّا زيّدًا⁽⁶⁴⁾، وكذلك (لما) التي اختلف النحاة في جعلها مع روابط الاستثناء، قال أبو حيان: "و(لما) بمعنى (إلّا) حكاة الخليل، وسيويه والكسائي، وهي قليلة الدوران في كلام العرب، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه...، فيقال: بالله لما صنعت كذا أيّ نشدتك الله إلّا صنعت، وزعم أبو القاسم الزجاجي أنه يجوز أن تقول لم يأتني من القوم لما أخوك...، تريد إلّا أخوك"⁽⁶⁵⁾.

ومن روابط الاستثناء التي ذكرها أبو حيان في (ارتشاف الضرب من لسان العرب) (دون)، وقد قال فيها: "وزعم أبو عبيد الله محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع: أن (دون) من أدوات الاستثناء قال فيه، وأخوات (إلّا) أسماء، وأفعال، وحروف جارة، فالأسماء غيرَ وسوى، وسوى وسواء ودون كلها تجرُّ المستثنى بالإضافة"⁽⁶⁶⁾.

ولو ذهبنا لتحديد دلالة روابط الاستثناء المختلف فيها بين النحاة العرب بالاستناد إلى آراء من عدّها تحت روابط الاستثناء وجمعها معها في احتمالها لمعنى ودلالة (إلّا) لوصلنا إلى أنّها لا تخرج عن دلالة إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، أو دلالة نفي الحكم عمّا بعدها، فما قيل عن (إلّا) في هذا الجانب يقال عنها، وهنا نصل إلى نتيجة مفادها أن النحاة العرب عندما تناولوا أسلوب الاستثناء بالدراسة كانت أقوالهم تتجه اتجاهاً ظاهراً أو مبطناً نحو تحديد دلالة هذه الروابط بالإخراج من الحكم، أو نفي الحكم نفسه، وقد كان تحديدهم لهذه الدلالة نابع من التفسير السياقيّ لتركيب الاستثناء.

روابط الاستثناء ودلالاتها على النفي في ضوء نظرية (جياناكيدو) الدلالية المتعلقة بثبوت وقوع الحدث (The (Non) veridicality Approach)

عرفنا سابقاً أنّ باب الاستثناء في دراسات النحاة العرب متعلق تعلقاً واضحاً بالإخراج والنفي، وقد انطلق النحاة العرب عندما استعملوا هذين المصطلحين في هذا الباب النحويّ من رابط الاستثناء في تركيب الاستثناء، وتجد ذلك واضحاً من تفسيرهم لقولنا: قرأت القصص إلاّ قصّة واحدة، بأن (إلاّ) قد أخرجت كلمة (قصّة) من حكم ما قبلها، أو أنّ رابط الاستثناء في الجملة نفسها قد نفى حكم القراءة عن كلمة (قصّة)، وهو تفسير نابع من تشبيه النحاة العرب لروابط الاستثناء بحروف النفي، فقولنا: قدم الطلاب إلاّ محمداً، بمنزلة قولنا: قدم الطلاب لا محمداً⁽⁶⁷⁾، إذًا، فجوهر الاستثناء يدور حول مصطلح النفي بشكل ظاهر أو مستتر، فلو قلت: قرأ الطلاب إلاّ محمداً، كان المراد بقولك: قرأ الطلاب ولم يقرأ محمداً، وذلك واضح بالتركيز على فائدة (إلاّ) في الجمل المذكورة، التي اعتقد أنّها تفيد جلب انتباهنا لتكبير الدلالة وتدقيقها نحو الإخراج أو النفي، وكذلك الروابط الأخرى في الاستثناء، فما يقال عن (إلاّ) يقال عنها، فهي موضوعة في الاستثناء لأنّها تؤدي ما تؤديه (إلاّ)⁽⁶⁸⁾.

وبناءً على العلاقة المتينة لروابط الاستثناء مع تركيبها اللغوي، فقد وجدت أنّه من الضروري الخوض في البنية الدلالية لهذه الروابط، وما الذي يجعلها دالة على الإخراج أو النفي؟ وهذا ما قادني إلى دراسة دلالة روابط الاستثناء ومحاولة اكتشاف منبع دلالتها فيما سيأتي من هذه الدراسة بناءً على فكرة استنتاجها من نظرية لغوية غربية معاصرة تسمى نظرية ثبوت وقوع الحدث الدلالية (The (Non) veridicality Approach).

وقد ناقشت صاحبة هذه النظرية اللغوية الأمريكية من أصول يونانية (Giannakidou - جياناكيدو) موضوعاً معيناً في اللغة اليونانية يتعلق بتماسك بعض الألفاظ مع سياق النفي، وجاء ذلك في مواضع عدّة من مؤلفاتها وأبحاثها مع افتراض أن ما تقوله قادر على تفسير هذه الظاهرة في لغات العالم كلّها⁽⁶⁹⁾، علماً أنّ ما دعت إليه لم يكن مبتكراً؛ إذ إنّ نابع من آراء وأفكار طرحها اللغوي الهولندي (Zwarts = زوارتس) في بحث له نشره عام (1995م)، الذي تحدث فيه عن الخصائص الدلالية لبعض الألفاظ في اليونانية والرومانية، التي تجعلها متعلّقة ومرتبطة بسياقات دلالية محددة لا تتجاوزها، أو الخصائص الدلالية لبعض الألفاظ في اليونانية والرومانية، التي توصلنا إلى أنّ السياق اللغوي الذي ترد فيه يدلّ على تجربة

حسيّة غير موثوقة، أو غير مثبتة، أو غير صادقة⁽⁷⁰⁾، ويمثلها في اللغة العربيّة قولنا في بعض السياقات اللغويّة: يبدو أنّ...، من الممكن أنّ...، وغير ذلك.

وتتمحور الفكرة الأهم في هذه النظرية حول تقسيم الألفاظ المتماسكة مع سياق النفي في اللغة اليونانية إلى قسمين، أولهما الألفاظ التي تخلو من النبر في التركيب أو الكلام (Non-emphatics)، وثانيهما الألفاظ التي نعملد إلى نبرها في التركيب أو الكلام (Emphatics).

ومقصود (جياناكيديو) بالنبر مشابه لما يسمى بنبر الجمل في اللغة العربيّة، وذلك من ناحية أنّ متكلّم اللغة العربيّة إذا أراد أن يميّز لفظاً معيناً في حديثه يذهب إلى زيادة نبره عن غيره من الألفاظ في التركيب أو الجملة سعياً منه إلى تأكيد هذا اللفظ أو التركيز على غرض خاص فيه، بمعنى أنّ فائدة التركيب أو الجملة تختلف وفقاً لاختلاف اللفظ المنبور أو اللفظ الذي زدنا النبر فيه⁽⁷¹⁾.

ونلاحظ من حديث (جياناكيديو) أنّ نبر الجمل موجود في لغات العالم، وهو موجود في اللغة العربيّة، فأنا عندما أقول مثلاً: هل أكل صديقك البارحة؟ يختلف غرضي من هذا التركيب باختلاف اللفظ الذي أعمد إلى زيادة نبره، فإذا نبرت لفظ (أكل) يكون شكّي متجهّاً إلى حدوث الأكل من صديق السامع، فيظن السامع أنّ حدثاً آخر غير الأكل هو الذي جرى، وإذا نبرت لفظ (صديقك) فهم السامع أنّي لا أشك في حديث الأكل، وأنني أشك في فاعل الأكل؛ كوني غير متأكد منه، فقد يكون أباه أو أخاه لا صديقه، وإذا نبرت لفظ (البارحة) فهم السامع أنّ الشك متعلق في تاريخ الحدث الذي استفسر عنه⁽⁷²⁾.

وبعد أن قسمت (جياناكيديو) الألفاظ المرتبطة بسياق النفي في اللغة اليونانية إلى قسمين، أولهما الألفاظ التي لا تكون منبورة في التركيب أو الكلام (Non-emphatics)، وثانيهما الألفاظ التي تكون منبورة في التركيب أو الكلام (Emphatics)، ذهبت إلى دراسة السياقات أو التراكيب اللغويّة التي ترد فيها هذه الألفاظ بقسميها، وقد استنتجت أنّ هذه الألفاظ المرتبطة بسياق النفي (المنبورة وغير المنبورة) تكون مستعملة استعمالاً صحيحاً في سياقات أو تراكيب النفي الصريح بأيّ أداة من أدوات النفي، مثل الأداة (dhen = لم)، والسّياقات أو التراكيب التي يرد فيها اللفظ (xoris = دون)، والسّياقات أو التراكيب التي يرد فيها اللفظ (prin = قبل)، والمثال التالي من اللغة اليونانية يوضّح ذلك⁽⁷³⁾:

- a. O papus dhen idhe KANENA (منبور) /kanenan(غير منبور) apo ta egonia tu.
(Grandpa did not see any of his grandchildren)

أ. لم يرَ جَدِّي أحدًا من أحفاده.

وبناءً على ما سبق استنتجت (جياناكيديو) أن باقي السياقات أو التراكيب اللغوية في اللغة اليونانية تسمح باستعمال الألفاظ المرتبطة بسياق النَّفي (غير المنبورة) فقط، كسياقات الاستفهام، أو تراكييه، وسياقات الشرط، أو تراكييه، والسِّياقات أو التراكيب التي يرد فيها لفظ (Oli = كل)، والسِّياقات أو التراكيب التي تدل على المستقبل، وسياقات التَّمني، أو تراكييه، وسياقات الأمر، أو تراكييه، والسِّياقات أو التراكيب التي تدل على عادة، والسِّياقات أو التراكيب التي يرد فيها أفعال تحتمل معنى النَّفي، وسياقات التشكيك، أو تراكييه، والأمثلة التالية من اللغة اليونانية توضِّح ذلك⁽⁷⁴⁾، علمًا أن علامة (*) في هذه السِّياقات تدل على الاستعمال غير الصحيح للألفاظ المرتبطة بسياق النَّفي في اللغة اليونانية، أي الألفاظ المنبورة:

- Pijes pote/*POTE stoparisi?
- Have you ever been to Paris?

- هل زرت باريس سابقًا؟

- An dhis tin Ilektra puthena/*PUTHENA, na tis milisis.
- If you see Electra anywhere, talk to her.

- إذا رأيت إلكترا في أيِّ مكان، تحدَّث معها.

- Oli osi gnorizun tipota/*TIPOTA ja tin ipotesi, as milisis.
- Everyone who knows anything about the issue let them speak.

- كل شخص يعرف شيئًا عن القضية، يجب أن يتحدَّث.

وتفترض (جياناكيديو) بعد هذا التقسيم للسِّياقات أو التراكيب التي تجيز استعمال الألفاظ المرتبطة بسياقات النَّفي في اللغة اليونانية أو تراكييه (المنبورة وغير المنبورة) أن هذه القضية في اللغة اليونانية وغيرها من اللغات، وكل ما يحيط بها من إشكالات

وتساؤلات ظاهرة أو باطنة، يمكن تفسيرها من جانب الدلالة، فهي قضية دلالية خالصة مرتبطة بنظريتها الدلالية المتعلقة بثبوت وقوع الحدث، التي قسمت فيها السياقات أو التراكيب بناءً على هذا الافتراض إلى ثلاثة أقسام دلالية، هي: سياقات أو تراكيب ثبوت وقوع الحدث (Veridical situations)، ومن أمثلتها في اللغة الإنجليزية مثلاً: سياقات الجمل المثبتة أو تراكيبها، نحو:

- Paul saw a snake.

- رأى بول أفعى.

وسياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكيبه (Anti-veridical situations)، ومن أمثلتها في اللغة الإنجليزية مثلاً: السياقات أو التراكيب التي ترد فيها أداة من أدوات النفي، والسيئات أو التراكيب التي يرد فيها اللفظان (without) و (before) المقابلان للفظين (دون وقبل) في اللغة العربية، نحو:

- Paul did not see a snake.

- Paul left without seeing a snake.

- Paul left before seeing a snake.

- لم يَر بول أفعى.

- غادر بول دون أن يرى أفعى.

- غادر بول قبل أن يرى أفعى.

وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث أو تراكيبه (Non-veridical situations)، أو ما يسمى بالسياقات أو التراكيب التي تحتمل دلالتين، ومن أمثلتها في اللغة الإنجليزية مثلاً: سياقات الجمل الاستفهامية، وسياقات الجمل الشرطية، نحو:

- Did paul see a snake?

- If paul sees a snake, he will run.

- هل رأى بول أفعى؟

- إذا رأى بول أفعى، سيلوذ بالفرار.

وبناءً على ما ورد افترضت (جياناكيديو) أن الألفاظ المرتبطة بسياقات النفي أو تراكييه في اللغة اليونانية (المنبورة وغير المنبورة) ينحصر استعمالها في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكييه (Anti-veridical situations)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث أو تراكييه (Non-veridical situations)، وبناءً عليه، توصلت (جياناكيديو) إلى نتيجة مفادها أن الألفاظ المرتبطة بسياقات النفي أو تراكييه تنقسم إلى قسمين، أولهما: الألفاظ المرتبطة بسياقات النفي أو تراكييه التي من الممكن ورودها في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكييه (Anti-veridical situations)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث أو تراكييه (Non-veridical situations)، والمقصود هنا الألفاظ المرتبطة بسياقات النفي أو تراكييه التي تكون غير منبورة في سياق الكلام، وثانيهما: الألفاظ المرتبطة بسياقات النفي أو تراكييه التي من الممكن ورودها في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكييه (Anti-veridical situations) فقط، والمقصود هنا الألفاظ المرتبطة بسياقات النفي أو تراكييه التي تكون منبورة في سياق الكلام.

وتفترض (جياناكيديو) بعد هذا التقسيم أن ما جعل القسم الثاني، وهو قسم الألفاظ المرتبطة بسياقات النفي أو تراكييه (المنبورة في سياق الكلام) مختصة بثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكييه (Anti-veridical situations) فقط، هو حملها لمعنى النفي ودلالاتها عليه بنفسها دون الحاجة إلى أي جزء آخر في سياقها أو تركيبها لمساعدتها في الدلالة عليه، وأن ما جعل القسم الأول، وهو قسم الألفاظ المرتبطة بسياقات النفي أو تراكييه (غير المنبورة في سياق الكلام) مختصة بسياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكييه (Anti-veridical situations)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث (Non-veridical situations)، هو عدم حمل هذه الألفاظ لمعنى النفي بصورتها المجردة، وعدم دلالتها عليه بنفسها، فهي تحتاج إلى عنصر آخر في سياقها أو تركيبها لتأدية هذا المعنى.

وتقدم (جياناكيديو) الأدلة على صحة افتراضها هذا من اللغة اليونانية بأننا فعلياً نستعمل ألفاظاً مختصة بسياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكييه (Anti-veridical situations) فقط؛ كون هذه الألفاظ تستعمل بصورتها المجردة بوصفها ألفاظاً مفردة تدل بنفسها على النفي دون ورود أداة نفي في السياق أو التركيب الواردة فيه هذه الألفاظ، بينما الألفاظ المختصة بسياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكييه (Anti-veridical situations)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث (Non-veridical situations)، لا تستعمل

ألفاظاً مفردة للدلالة على النفي، ولا تحتمل الدلالة على النفي بنفسها، والمثال الآتي من اللغة اليونانية يوضح ذلك⁽⁷⁵⁾:

a. Ti idhes?

a. What did you see?

أ. ماذا رأيت؟

b. TIPOTA.

b. Nothing.

ب. لا شيء، بمعنى لم أر شيئاً.

c. *tipota.

c. Anything.

ج. أي شيء.

فاللفظ (TIPOTA/tipota) من الألفاظ المرتبطة بسياقات النفي أو تراكييه في اللغة اليونانية، ويستعمل هذا اللفظ في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكييه (Anti-veridical situations)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث أو تراكييه (Non-veridical situations)، إذا لم يكن منبوراً في سياق الكلام، وإذا ورد منبوراً في سياق الكلام، فإنه لا يصح استعماله بوصفه لفظاً مرتبطاً بسياقات النفي أو تراكييه في اللغة اليونانية، إلا إذا ورد في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكييه (Anti-veridical situations) فقط؛ كونه يدل بنفسه على النفي في حالة كونه منبوراً في سياق الكلام، والدليل على صحة ذلك كما تفترض (جياناكيو)، أن هذا اللفظ جاء جواباً مفرداً منبوراً في المثال (b) عن السؤال (a) بمعنى (لا شيء)، فاحتمل الدلالة على النفي بمفرده، وهو عندما جاء جواباً مفرداً غير منبور في المثال (c) عن السؤال (a) بمعنى (أي شيء)، لم يحتمل الدلالة على النفي بمفرده، وهذا ما سوّغ استعماله لفظاً مرتبطاً بسياق النفي أو تراكييه في اللغة اليونانية في حال كونه منبوراً في سياق الكلام في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكييه (Anti-veridical situations) فقط.

وقد قلنا سابقاً إن آراء النحاة العرب تتجه حول ربط باب الاستثناء بالإخراج والنفي انطلاقاً من رابط الاستثناء في تركيب الاستثناء والتفسير السياقي لتركيب الاستثناء؛ حيث

وجدنا ذلك واضحاً من تفسيرهم لقولنا: أنجزت المهام إلا مهمة واحدة، بأن (إلا) قد أخرجت كلمة (مهمة) من حكم ما قبلها، أو أن رابط الاستثناء في الجملة نفسها قد نفى حكم الإنجاز عن كلمة (مهمة)، وهو تفسير نابع من تشبيه النحاة العرب لروابط الاستثناء بحروف النفي، فقولنا: قام القوم إلا زيداً، بمنزلة قولنا: قام القوم لا زيداً⁽⁷⁶⁾، وهو أمر واضح أيضاً في تركيز النحاة العرب على فائدة (إلا) في أسلوب الاستثناء عموماً، التي اعتقد أنها تفيد جلب انتباهنا لتكبير الدلالة وتدقيقها نحو الإخراج أو النفي.

وما ينطبق على رابط الاستثناء (إلا) ينطبق على الروابط الأخرى في الاستثناء، فما يقال عن (إلا) يقال عنها، فهي موضوعة في الاستثناء لأنها تؤدي ما تؤديه (إلا)⁽⁷⁷⁾، وقد كان تحديدهم لدلالات هذه الروابط نابع من التفسير السياقي لتركيب الاستثناء دون الخوض في سبب دلالة هذه الروابط على الإخراج أو النفي، وسأدرس فيما سيأتي دلالة روابط الاستثناء ومحاولة اكتشاف منبع دلالتها بناءً على أفكار (جياناكيديو) في نظريتها المسماة نظرية ثبوت وقوع الحدث الدلالية (The (Non) veridicality Approach).

لو دققنا النظر جيداً في تركيب الاستثناء في اللغة العربية لوجدنا أن روابط الاستثناء في هذا التركيب هي المحور الأهم فيه، بمعنى أننا نعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى نبرها، فوظيفة (إلا) وأخواتها في تركيب الاستثناء إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، أو نفي الحكم عنه، إذاً فهي حروف نفى لا يستقيم تركيب الاستثناء دونها، وهي التي تجلب انتباهنا لتكبير الدلالة وتدقيقها نحو الإخراج أو النفي⁽⁷⁸⁾، وعليه تكون هذه الروابط متجهة إلى القسم الثاني من أقسام الألفاظ المرتبطة بسياق النفي التي حددتها (جياناكيديو) في نظريتها أعلاه، وهو قسم الألفاظ التي نعمل إلى نبرها في التركيب أو الكلام (Emphatics).

ولو درسنا السياقات أو التراكمات اللغوية التي ترد فيها روابط الاستثناء، التي حددنا أنها تنتمي إلى قسم الألفاظ التي نعمل إلى نبرها في التركيب أو الكلام (Emphatics) بناءً على نظرية (جياناكيديو)، لاستنتجنا أنها تستعمل استعمالاً صحيحاً في سياقات النفي الصريح أو تراكمه بأي أداة من أدوات النفي، مثل الأداة (dhen = لم)، والسيئات أو التراكمات التي يرد فيها اللفظ (xoris = دون)، والسيئات أو التراكمات التي يرد فيها اللفظ (prin = قبل) كما حددتها (جياناكيديو) في نظريتها أعلاه؛ كون وظيفة (إلا) وأخواتها في

تركيب الاستثناء إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، أو نفي الحكم عنه، أو هي في الأصل حروف نفي لا يستقيم تركيب الاستثناء دونها كما قرّر النحاة العرب⁽⁷⁹⁾، ويتضح ذلك من قولنا: جاء الطلاب غير عليّ، ونحن نعلم أن (غير) قد استعملت في الاستثناء من منطلق أنّها تفيد ما تفيد (إلا)، فكلاهما تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها، أو تنفي الحكم عنه، فضلاً عن أن (غير) تستعمل في الاستثناء في كل موضع يجوز فيه الاستثناء بـ(إلا)⁽⁸⁰⁾.

وبناءً على ما سبق، نستنتج أنّ روابط الاستثناء تختلف كل الاختلاف عن أيّ ألفاظ أخرى غير منبورة في سياق الكلام أو التركيب في اللغة العربيّة، فهي روابط ترتبط بسياقات النفي أو تراكيبه نظراً لنبورها في سياق الكلام، بمعنى أنّها مختصة بسياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكيبه (Anti-veridical situations) (فقط) نتيجة دلالتها على معنى النفي بنفسها دون الحاجة إلى أيّ جزء آخر في سياقها أو تركيبها لمساعدتها في الدلالة عليه، وهي بذلك تختلف عن الألفاظ الأخرى التي لا تكون منبورة في سياق الكلام، التي قلنا إنّها ترتبط بسياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكيبه (Anti-veridical situations) وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث (Non-veridical situations) معاً؛ نظراً لعدم حملها لمعنى النفي بصورتها المجردة، وعدم دلالتها عليه بنفسها، فهي تحتاج إلى عنصر آخر في سياقها أو تركيبها لتأدية هذا المعنى، وتكون مختصة هنا بسياقات الاستفهام أو تراكيبه، وسياقات الشرط أو تراكيبه، والسّياقات أو التراكيب التي يرد فيها لفظ (oli = كل)، والسّياقات أو التراكيب التي تدل على المستقبل، وسياقات التّمني أو تراكيبه، وسياقات الأمر أو تراكيبه، والسّياقات أو التراكيب التي تدل على عادة، والسّياقات أو التراكيب التي يرد فيها أفعال تحتمل معنى النفي، وسياقات التشكيك أو تراكيبه؛ وذلك وفق ما ورد في نظرية (جياناكيو).

إنّ دلالة روابط الاستثناء في اللغة العربيّة، وكل ما يحيط بها من إشكالات وتساؤلات ظاهرة أو باطنة، يمكن تفسيرها من جانب الدلالة، فهي قضية دلالية خالصة مرتبطة بنظرية (جياناكيو) الدلالية المتعلقة بثبوت وقوع الحدث، ويتضح ذلك من آراء النحاة العرب المتجهة حول ربط باب الاستثناء بالإخراج والنفي انطلاقاً من رابط الاستثناء في تركيب الاستثناء والتفسير السياقيّ الدلالي لتركيب الاستثناء؛ حيث وجدنا ذلك واضحاً من تفسيرهم لقولنا: أكرمت الطلاب إلا طالباً واحداً، بأن (إلا) قد أخرجت كلمة (طالباً) من

حكم ما قبلها، أو أنّ رابط الاستثناء في الجملة نفسها قد نفى حكم الإنجاز عن كلمة (طالبًا)، وهو تفسير نابع من تشبيه النحاة العرب لروابط الاستثناء بحروف النفي ودلالاتها على النفي⁽⁸¹⁾.

وبناءً على ما ورد، فإنّ البحث يفترض بأنّ روابط الاستثناء في اللغة العربيّة ينحصر استعمالها في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكيبه (Anti-veridical situations) فقط؛ إذ إنّها ألفاظ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياقات النفي أو تراكيبه التي تكون منبورة في سياق الكلام، وأن ما جعلها ترتبط هذا الارتباط الوثيق بهذه السياقات هو حملها لمعنى النفي ودلالاتها عليه بنفسها دون الحاجة إلى أيّ جزء آخر في سياقها أو تركيبها لمساعدتها في الدلالة عليه.

ويؤكد ما ذهبنا إليه أننا فعلياً نستعمل روابط الاستثناء ونخصّها بسياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكيبه (Anti-veridical situations) فقط؛ كون هذه الألفاظ تستعمل بصورتها المجردة بوصفها ألفاظاً مفردة تدل بنفسها على النفي دون ورود أداة نفي في السياق أو التركيب الواردة فيه هذه الألفاظ، ويتضح ذلك من قولنا: هل رأيت المعلمين جميعهم؟ وتجب: إلاّ عليّ، أو غيرِ عليّ، وهكذا، ويؤكد ذلك أيضاً -على سبيل المثال لا الحصر- أنّ من حروف المعاني الثنائية مثلاً (إنّ)، وهذا الحرف تتحدد دلالاته على النفي فقط إذا جاء بعده (إلاّ)، بمعنى أنّه يرتبط بالنفي لارتباطه بـ (إلاّ)، وقد ورد مثل ذلك في دراسة منيرة الفريجي الموسومة بـ (حروف المعاني الثنائية، وتعدد دلالاتها الرئيسة والثانوية)⁽⁸²⁾.

الخاتمة

توصّل هذا البحث إلى عدد من النتائج، أدرج أهمّها:

أولاً: جاء حديث علماء العربيّة عن روابط الاستثناء في اللغة العربيّة بطريقة نحويّة وصفية بعيدة عن بيان الخصائص اللغويّة لهذه الروابط.

ثانياً: روابط الاستثناء جميعها في اللغة العربيّة تشابه أو تتماثل مع رابط الاستثناء (إلاّ) في اللغة نفسها من ناحية الدلالة، وجعل الإخراج ملتصقاً بما كان داخلاً في حكم ما قبلها، حقيقةً أو تقديرًا.

ثالثاً: دراسات علماء العربية لدلالة روابط الاستثناء في كتب اللغة العربية اتجهت إلى التفسير السياقي المحض لهذه الدلالة، فحددوا دلالتها عموماً في السياق؛ ونتيجة لذلك نجدهم يحددون دلالة مصطلح الاستثناء بالإخراج أو النفي بدلاً من حكم ما قبلها، وكذلك ما يؤدي معناها من روابط الاستثناء الأخرى.

رابعاً: باب الاستثناء في دراسات النحاة العرب متعلق تعلقاً واضحاً بالإخراج والنفي، وقد انطلق النحاة العرب عندما استعملوا هذين المصطلحين في هذا الباب النحوي من رابط الاستثناء في تركيب الاستثناء.

خامساً: قضية دلالة روابط الاستثناء في اللغة العربية، وكل ما يحيط بها من إشكالات وتساؤلات ظاهرة أو باطنة، قضية يمكن تفسيرها من جانب الدلالة، فهي قضية دلالية خالصة مرتبطة بنظرية (جياناكيو) الدلالية المتعلقة بثبوت وقوع الحدث، التي قسّمت فيها السياقات أو التراكيب وفق هذا الافتراض إلى ثلاثة أقسام دلالية، هي: سياقات ثبوت وقوع الحدث أو تراكيبه (Veridical situations)، وسياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكيبه (Anti-veridical situations)، وسياقات عدم ثبوت وقوع الحدث أو تراكيبه (Non-veridical situations).

سادساً: تفترض الدراسة أن استعمالنا لروابط الاستثناء في اللغة العربية ينحصر في سياقات ثبوت عدم وقوع الحدث أو تراكيبه (Anti-veridical situations) (فقط) في نظرية (جياناكيو) الدلالية المتعلقة بثبوت وقوع الحدث؛ إذ إنّها ألفاظ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياقات النفي أو تراكيبه التي تكون منبورة في سياق الكلام، وأن ما جعلها ترتبط بهذا الارتباط الوثيق بهذه السياقات هو حملها لمعنى النفي ودلالاتها عليه بنفسها دون الحاجة إلى أي جزء آخر في سياقها أو تركيبها لمساعدتها في الدلالة عليه؛ كون هذه الألفاظ تستعمل بصورتها المجردة بوصفها ألفاظاً مفردة تدل بنفسها على النفي دون ورود أداة نفي في السياق أو التركيب الواردة فيه.

سابعاً: وفق ما سبق، فإنّ البحث يقترّ بحاجة موضوع الاستثناء في اللغة العربية إلى دراسة خاصة تتناول جميع جوانبه.

الهوامش والمراجع

- (1) سبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ): الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ج2، ط3، بيروت: عالم الكتب، 1988م، ص309، وما بعدها؛ والأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت: 577هـ): أسرار العربية، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ص115، وما بعدها.
- (2) ابن السراج، أبو بكر (ت: 316هـ): الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ج1، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م، ص281-282؛ وابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي (ت: 643هـ): شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، ج2، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، ص46.
- (3) رماش، عادل: "أثر قرينة الربط بأدوات الاستثناء في اتساق القصة القرآنية (دراسة تطبيقية في سورتي الأنبياء والقصاص)"، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية: مج21، ع43، 2019، ص13-22.
- (4) شرح المفصل للزمخشري، ص46.
- (5) الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 684هـ أو 686هـ): شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ج2، ط2، بنغازي: منشورات جامعة قان يونس، 1996م، ص75، وما بعدها؛ والمرادي، الحسن بن قاسم (ت: 749 هـ): الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوه والأساذ محمد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م، ص510، وما بعدها.
- (6) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هـ): كتاب المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضية، ج4، د.ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1994م، ص389-391؛ وابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد (ت: 672هـ): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، د.ط، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967م، ص101-107؛ والأنصاري، ابن هشام (ت: 761هـ): شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق: الدكتور علي محسن عيسى مال الله، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1985م، ص309؛ والسيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، ج3، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992م، ص247، وما بعدها.
- (7) الكتاب، ص309.
- (8) كتاب المقتضب، ص422.
- (9) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ): اللمع في العربية، تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي، د.ط، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1988م، ص54.
- (10) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليعات، ج1، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، ودمشق: دار الفكر، 1995م، ص302.
- (11) السكاكي، يوسف بن محمد بن علي (ت: 626هـ): مفتاح العلوم، حققه وقدم له وفهرسه: الدكتور عبد الحميد هنداي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م، ص412، والأندلسي، أبو حيان (ت: 745هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، ج3، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م، ص1526، وما بعدها.
- (12) الأنصاري، ابن هشام (ت: 761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، د.ط، بيروت: المكتبة العصرية، 1991م، ص179، وما بعدها؛ والسامرائي، فاضل: معاني النحو، ج2، ط2، القاهرة: شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م، ص226، وما بعدها.

- (13) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 179؛ ومعاني النحو، ج 2، ص 226.
- (14) الكتاب، ص 343؛ وكتاب المقتضب، ص 422.
- (15) شرح المفصل للزمخشري، ص 70.
- (16) الصبان، محمد علي (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ج 2، د. ط، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د. ت، ص 228، وما بعدها.
- (17) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1546؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، ص 233-234.
- (18) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 162؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، ص 233-234.
- (19) الكتاب، ص 350.
- (20) شرح المفصل للزمخشري، ص 61.
- (21) الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت: 577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، ط 1، القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت، ص 252، وما بعدها، المسألة (41).
- (22) شرح جمل الزجاجي، ص 310؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، ص 237، وما بعدها.
- (23) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1545؛ ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 132.
- (24) الأندلسي، أبو حيان (ت: 745هـ): تذكرة النحاة، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986م، ص 500.
- (25) تذكرة النحاة، ص 499.
- (26) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1545-1546؛ ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 132-133.
- (27) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي (ت: 672هـ): شرح التسهيل، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، ج 2، ط 1، الجزيرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م، ص 306.
- (28) الجنى الداني في حروف المعاني، ص 436، وما بعدها، وص 461.
- (29) الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت: 905هـ): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج 1، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م، ص 564-566.
- (30) الكتاب، ص 349.
- (31) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 141؛ وشرح التسهيل، ص 306، وما بعدها.
- (32) اللمع في العربية، ص 57.
- (33) الكتاب، ص 350.
- (34) الكتاب، ص 347-350.
- (35) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1538.
- (36) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص 289.
- (37) الكتاب، ص 309.
- (38) ابن عصفور، الإشبيلي (ت: 669هـ): شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، ج 2، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 380.

- (39) شرح جمل الزجاجي، ج2، ص380.
- (40) شرح التسهيل، ص318.
- (41) الجنى الداني في حروف المعاني، ص425.
- (42) الجنى الداني في حروف المعاني، ص426.
- (43) شرح جمل الزجاجي، ج2، ص380.
- (44) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص1555-1556.
- (45) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص1556.
- (46) شرح المفصل للزمخشري، ص46.
- (47) الأصول في النحو، ص281-282؛ وشرح المفصل للزمخشري، ص46.
- (48) الأصول في النحو، ص281-282؛ وشرح المفصل للزمخشري، ص46.
- (49) الأصول في النحو، ص281-282؛ وشرح المفصل للزمخشري، ص46.
- (50) الكتاب، ص343؛ وكتاب المقتضب، ص422.
- (51) شرح جمل الزجاجي، ص310؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، ص237، وما بعدها.
- (52) القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت: 684هـ): الاستغناء في الاستثناء، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1986م، ص43.
- (53) الاستغناء في الاستثناء، ص43.
- (54) تذكرة النجاة، ص499.
- (55) شرح التسهيل، ص306.
- (56) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ص564-566.
- (57) شرح المفصل للزمخشري، ص48-49.
- (58) الكتاب، ص347-350.
- (59) الكتاب، ص349؛ ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص141؛ وشرح التسهيل، ص306، وما بعدها.
- (60) شرح جمل الزجاجي، ج2، ص380.
- (61) شرح جمل الزجاجي، ج2، ص380.
- (62) شرح التسهيل، ص318.
- (63) الجنى الداني في حروف المعاني، ص425.
- (64) شرح جمل الزجاجي، ج2، ص380.
- (65) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص1555-1556.
- (66) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص1556.
- (67) الأصول في النحو، ص281-282؛ وشرح المفصل للزمخشري، ص46.
- (68) الأصول في النحو، ص281-282؛ وشرح المفصل للزمخشري، ص46.
- (69) Giannakidou, Anastasia. *Polarity Sensitivity as (Non)veridical Dependency*, John Benjamins Publishing Company, 1998. Giannakidou, Anastasia. "Affective dependencies." *Linguistics and Philosophy*, vol. 22, Kluwer Academic Publishers, 1999, pp. 367-421. Giannakidou, Anastasia. "Negative ... concord?" *Natural Language and Linguistic Theory*, vol.18, no.3, Kluwer Academic Publishers, 2000, pp. 457-523. Giannakidou, Anastasia. "Licensing

and sensitivity in polarity items: from downward entailment to (non)veridicality." Papers from the 38th Annual Meeting of the Chicago Linguistic Society, in M. Andronis, A. Pycha and K. Yoshimura (eds.), 38, *Chicago Linguistic Society*, 2002, pp. 29-53. Giannakidou, Anastasia. "N-words and negative concord." *The Blackwell Companion to Syntax*, in M. Everaert, H. van Riemsdijk, R. Goedemans and B. Hollebrandse (eds), 3, Malden, Blackwell, 2002, pp. 327-392. Giannakidou, Anastasia. "Negative and positive polarity items: licensing, compositionality and Variation." *Semantics: An International Handbook of Natural Language Meaning*, in C. Maineborn, K. von Heusinger and P. Portner (eds), Berlin, Mouton de Gruyter, 2011, pp. 1660-1712.

Zwarts, Frans. "Non-veridical contexts." *Linguistic Analysis*, vol. 25, pp. 286-312. (70)

(71) أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، القاهرة: مطبعة نهضة مصر، د.ت، ص 102.

(72) الأصوات اللغوية، ص 97-103.

Polarity Sensitivity as (Non)veridical Dependency, p. 57. (73)

Polarity Sensitivity as (Non)veridical Dependency, pp. 58-60. (74)

"Negative ... concord?", p. 459. (75)

(76) الأصول في النحو، ص 281-282؛ وشرح المفصل للزمخشري، ص 46.

(77) الأصول في النحو، ص 281-282؛ وشرح المفصل للزمخشري، ص 46.

(78) الأصول في النحو، ص 281-282؛ وشرح المفصل للزمخشري، ص 46.

(79) الأصول في النحو، ص 281-282؛ وشرح المفصل للزمخشري، ص 46.

(80) الكتاب، ص 343؛ وكتاب المقتضب، ص 422.

(81) الأصول في النحو، ص 281-282؛ وشرح المفصل للزمخشري، ص 46.

(82) الفريجي، منيرة: "حروف المعاني الثنائية وتعدد دلالاتها الرئيسية والثانوية"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس

النشر العلمي، جامعة الكويت: مج 33، ع 131، 2015، ص 22.

المجلة العربية للعلوم الإدارية



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: د. محمد نجيب المرزوق

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- First issue, November 1993.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصلية في مجال العلوم الإدارية
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر)
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May & September)
- تساهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية واثرائها
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية
- Listed in several international databases.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards

الإشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على:

هاتف: 6421 / 4734 / 4416 / 24984415 (965)

واتساب: 98596023 (965)

البريد الإلكتروني: ajas@ku.edu.kw

صفحة الإنترنت: <https://journals.ku.edu.kw/ajas>

in : Ajas

X : @ajas_ku

ig : @ajas_ku